

نانسي فريزر: نحو "فضاء عام" عابر للحدود الوطنية

*Nancy Fraser: Towards a Transnational "Public Sphere"*

أمال الوالي<sup>1</sup>، هشام معافه<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2(الجزائر)

amal.louali@univ-constantine2.dz

<sup>2</sup> مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2(الجزائر)

hichem.maafa@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/28 تاريخ القبول: 2024/03/08 تاريخ النشر: 2024/04/24

ملخص: ما نرومه من خلال هذه الدراسة هو الكشف عن التحديات الجديدة لمفهوم "الفضاء العام"، الذي ظهر في ستينيات القرن الماضي وهيمن ل عقود من الزمن، أين فرضته البيئة والمعطيات السياسية لتلك المرحلة، أما اليوم ومع المستجدات السياسية التي يعيشها العالم أصبح التغيير في بنية الفضاء العام أمراً حتمياً، وربما هذا ما عبّر عنه التحول من "التصور الهابرماسي" إلى "التصور الفريزري". وعليه كانت محاولتنا تسليط الضوء على هذا التصور الجديد المؤسس لفضاء عام عالمي ما بعد بورجوازي عابر للحدود الوستيفالية، والذي واجه العديد من العقبات التي أضعفت مشروعته وفعاليته اللتين حاول استلهامهما من الديمقراطية والحوار ليكون قوة سياسية عالمية فاعلة للمساءلة والحوكمة. كلمات مفتاحية: الفضاء العام، نانسي فريزر، الوستيفالي، عابر للحدود الوطنية، ما بعد بورجوازي.

### Abstract:

The aim of this study is to highlight the new challenges of the concept of Public Sphere which has emerged in the 1960's It has dominated it for decades as it was imposed by the political conditions of that era. However, a change in the structure of the public sphere became a must due to the current political updates and to the appeal of the Habermassian and Frasian conception. Our attempt to shed light on the new conception to establish a transnational and post-bourgeoisie sphere beyond the borders of the Westphalian It was encountered by many handicaps that weakened its legitimacy and efficiency. The latter are stemmed from democracy and discussion as a political power of questioning and governance.

**Keywords** Public Sphere; Nancy Fraser; Westphalian; Transnational; Post Bourgeois.

\* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

لا يَخْفَى على أحد أنّ "يورغن هابرماس" (Jurgen Habermas) (1929-؟) يعد أول من اهتم بفكرة "الفضاء العام" *The Public Sphere*، أين أخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، والذي أرجعه إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ ارتبطت نشأته بظهور الطبقة البورجوازية التي عبّرت عن الأنموذج المثالي للفئات الاجتماعية المختلفة من خلال حرصها على تحقيق المصلحة العامة، لكن بدأ هذا الشكل من الفضاء العام بالتفكك في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أين حاد عن الوظيفة التي وُجد من أجلها، وعلى هذا نتساءل: إذا كان الهدف الأسمى للفضاء العام هو إرساء دعائم الديمقراطية فلماذا ظلّ مرتبطاً بالبورجوازية؟ وكيف يمكن للفضاء العام أن يُواكب التطورات الراهنة خاصة ما تعلق بإلغاء الحدود الوستيفالية والانفتاح على العالمية؟

## 2. الفضاء العام ودمقرطة الحوار

توجّه " نانسبي فريزر" سهام نقدها للتصور الهابرماسي الذي لم يحاول صياغة مفهوم جديد للفضاء العام وبقي مرتبطاً بالأنموذج البورجوازي، على الرغم من انتقاده للطبقة البورجوازية فيما بعد، والتي أسهمت برأيه في اضمحلاله في القرن التاسع عشر من خلال استخدامها الدعاية الإعلامية لأغراض شخصية -كالإشهار مثلاً- على حساب دورها كوسيط بين السلطة والجمهور، وهو ما أدى إلى انكماش الوظيفة النقدية للفضاء العام في القرن العشرين<sup>1</sup>.

وعليه يحتاج تصور "هابرماس" للفضاء العام إلى إعادة نظر وبناء؛ ذلك أنّ تصوره كان مثالياً ومركّزاً في دراسته على شكل محدد تاريخياً للفضاء العام والذي اعتبره الشكل النموذجي والوحيد والمتمثل في "الأنموذج البورجوازي"، وربما يرجع هذا التصور إلى المثالية الذهبية لعصر الأنوار التي تأثر بها "هابرماس" والتي انعكست على فكره الفلسفي واعتباره أنّ الحداثة مشروع لم يكتمل بعد.

لا يمكن اعتبار الفضاء العام مجرد ساحات يتشكّل فيها الرأي العام بل هي أيضا أماكن لبناء الهُويّات القافية والتعبير عنها، فهي تتيح للأفراد اسماع أصواتهم من خلال التعبير بطرقهم الخاصة عن هُويّتهم الثقافية، ذلك أنّ المجتمعات متعددة الثقافات تفرض تعددية في الساحات العامة لأنّ كل مجموعة لها عدستها وأسلوبها في التعبير الذي يُميّزها عن غيرها، وبالتالي فلا يمكن اختزال تعدد الجماهير في فضاء عام واحد وعالمي<sup>2</sup>.

وهو ما عبّرت عنه "فريزر" قائلة: "وكما رأينا فإنّ الفضاءات العامة ليست مساحات ثقافية عذراء

ترحب بجميع أشكال التعبير الممكنة دون تمييز بل هي مؤسسات ثقافية محددة"<sup>3</sup>.

وعليه فلا يمكن اعتبار الأنموذج الليبرالي للفضاء العام هو الشكل الوحيد للجمهور، كما لا يمكن جعل الطبقة البورجوازية وحدها القادرة بفضل امتلاكها لوسائل الإنتاج أن تمارس ضغطاً على السلطة السياسية، وبالتالي المشاركة في تسيير الشأن العام واستخدام وسائل الاعلام للتأثير على الجمهور وتعبئة الرأي العام.

ومنه نخلص إلى أنّ المشاركة في تأسيس فضاءات عامة لا يمكن احتكارها من طرف طبقة أو فئة اجتماعية معينة كالطبقة البورجوازية مقلّاً، ولا يمكن جعلها الوصية على كل فئات المجتمع لأنّ كل فئة اجتماعية لها القدرة على المشاركة وتأسيس فضاء عام خاص بها وهو ما توضحه "فريزر" بقولها: "أنا أزعّم أنه في المجتمعات الطبقية، فإنّ الأحكام التي تسمح بالتنافس بين الجماهير تعزز بشكل أفضل مثال المناصفة التشاركية أكثر من جمهور عالمي واحد"<sup>4</sup>.

هذا ما يؤكد أنّ بلوغ ديمقراطية الجماهير لا تتحقق إلا من خلال منح فرصة المشاركة في الفضاء العام لجميع الطبقات والفئات الاجتماعية، كما أنّ الممارسة النقدية لا يجوز قصرها على الأقلية المتمثلة في جمهور مثقّف مُتقِن لاستعمال عقله، بل يجب اتاحة الفرصة لكل المواطنين.

وهو ما وضّحته "إليزابيث بروكس هجينبوتان" Elizabeth Brooks Higginbothan من خلال العودة إلى المجتمع الأمريكي حيث وجدت أنّ البورجوازية لم تكن تُمثّل عامة الشعب في أمريكا، بل كانت هنالك فضاءات موازية للفضاء البورجوازي كالفضاء العام الخاص بالسود الذي أُسس ما بين 1880-1920م، وقد طرحوا من خلاله قضاياهم وطالبوا بحقهم في المشاركة السياسية<sup>5</sup>.

فوجود جمهور عالمي واحد لا يخدم المجتمعات التي تتميز بتعدد الثقافات أو المجتمعات الطبقية، فهذه الأخيرة قائمة على وضع من اللا مساواة وعدم التكافؤ كفئة النساء على سبيل المثال أو العاملين أو الملونين أو المثليين، وبالتالي لا يمكن لهذه الفئات تحقيق المشاركة الكاملة في النقاش العام والمداولات في إطار فضاء عام واحد وعالمي باعتبارها فئة تابعة وخاضعة<sup>6</sup>.

وحتى يتحقق مبدأ المناصفة التشاركية في النقاشات العامة بين هذه الفئات التابعة والخاضعة من جهة والفئات المهيمنة من جهة أخرى، وحتى تستطيع هذه الفئات التعبير عن احتياجاتها ورغباتها وأهدافها بأسلوبها الخاص فعليها تأسيس فضاء عام خاص بها مُسيّر من طرفها، وهو ما تطلق عليه "فريزر" "الفضاءات العامة المضادة"، وهي تُعد بمثابة ساحات موازية تنشر خطابات مضادة وتُعبر عن مصالح هذه الفئات وهُويّاتها<sup>7</sup>.

وهذا خلافاً للفضاء العام الهابرماسي الذي كان فضاءً مفرداً أين يُصَرَّ على تفرد التصور البورجوازي للفضاء العام باعتبار أنّ هذه الطبقة لعبت دوراً هاماً في ظهور الفضاء العام النقدي، لكن هذا لا يُبرر اقضاء الطبقات الأخرى من الفضاء العام اليوم.

وعليه فإنّ الفضاء العام ليس حكرّاً على طبقة بعينها ذلك أنّ الطبقة العاملة أو البروليتاريا لها القدرة على انشاء فضاءات عامة وانتقاد السلطة من خلالها، وكذلك بإمكان جميع المواطنين توجيه النقد للسلطة السياسية تعبيراً عن وعيمهم السياسي وذلك من خلال ما أتاحتها وما تتيحه لهم التكنولوجيا المعاصرة والايكوميدياEco-Medias.

تأكيداً لما سبق أسس أوسكار نيغت Oskar Negt ورفيقه الكسندر كلوج Alexandre Kluge نظرية بديلة تدعى "الفضاء العام المعارض" أو "الفضاء العام البروليتاري"، أكدوا من خلالها أنّ الفضاء العام لم ينشأ مع الطبقة البورجوازية كما ادعى "هابرماس"، كما أنّها لا تعد المساهم الوحيد في تشكيله، ذلك أنه وفي أوروبا ظهرت فضاءات عامة متعددة ومتزامنة مع الفضاء العام البورجوازي كالفضاء العام البروليتاري والذي لعب دوراً حاسماً في الثورة الألمانية 1918م، إضافة إلى الفضاء العام الطلابي الذي ظهر في فرنسا 1968م والذي كان له الدور الكبير في تحويل مفهوم الديمقراطية في فرنسا<sup>8</sup>.

إضافة إلى هذه الأشكال من الفضاءات العامة فإننا نلاحظ اليوم ظهور فضاء عام جديد نظراً له "جويل دو روزنباي" Goil Do Roznai والذي يسمّى "الفضاء العام البرونيتاري" والقائم على استخدام شبكات الأنترنت وإنتاج محتويات رقمية ونشرها، وقد فتح هذا الشكل الجديد من الفضاء العام المجال للتعبير وتبادل الأفكار والآراء من خلال تشكيل بيئة اتصالية جديدة والمعروفة ب الإيكوميديا<sup>9</sup>.

وتعتبر وسائل الاعلام والدعاية المحرك الرئيسي للفضاءات العامة، التي من المفترض أن تعمل كوسيط بين السلطة والجمهور، أين تقوم بنشر المعلومات في أوساط الجماهير واعلام الرأي العام بمختلف ممارسات السلطة، حيث يكون الرأي العام على دراية بما تقوم به السلطة والذي يُخضعها لقوة النقد والحوكمة.

وتتم المشاركة في الحوارات والنقاشات في إطار فضاءات عامة همّها هو تحقيق "المصلحة العامة"، والتي يتم طرحها على مستوى سلطة الدولة من خلال الصحافة أو التجمعات أو من خلال المؤسسات البرلمانية من حكومة تمثيلية<sup>10</sup>.

لكن في بعض الأحيان يفشل الفضاء العام في أداء وظيفته الأساسية والمتمثلة في نقد السلطة والتعبئة العامة وتحقيق المصلحة العامة، ويرجع هذا الفشل -وفقاً لهابرماس- لسببين: أولاً ارتباط الفضاء العام

بالمصالح الخاصة والشخصية خاصة عندما تصل فئات المجتمع غير البورجوازية إلى الفضاء العام، أين يكون الجمهور في حالة صراع ومنافسة حول تحقيق المصالح الخاصة، ومن هنا لا يكون الفضاء العام هو الحل الأمثل فتظهر أشكال أخرى من التسوية كالاحتجاجات في الشوارع والتسويات وراء الكواليس<sup>11</sup>. أما السبب الثاني فيرجع إلى فشل الدعاية والمتمثلة في وسائل الاعلام في أداء وظيفتها الأساسية، حيث أفسحت المجال للعلاقات العامة والأحداث التي تنظمها وتنقلها وسائل الاعلام، وتلفيق الرأي العام والتلاعب به<sup>12</sup>.

وحتى يحقق الفضاء العام الوظيفة التي وُجد من أجلها، فإنّ هذا مرهون بالابتعاد عن المصالح الخاصة والنظر إلى الدولة كمؤسسة مستقلة تحتاج إلى تقويم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون الاعلام مستقلاً عن كل المصالح والغايات صادقاً في أداء وظيفته ومتحرراً اليقين في كل ما يُبلّغه للرأي العام داخل المجتمع وخارجه.

لكن هذا لا يعني أنّ تعدد الفضاءات العامة ودخول فئات هشة للفضاء العام سبب انحرافه عن مهامه النقدية، وتستدل "فريزر" على فشل نظرية "هابرماس" من خلال تحليلات اسطوغرافية Historiography لبعض المفكرين من بينهم: "جون لاندز" Jean Landes و"ماري ريان" Mary Ryan و"جيوف إيلي" Jeoff Eley، اللذين أكدوا تعدد الفضاءات العامة<sup>13</sup>، أين اعتبروا تصور "هابرماس" مثالياً وقائماً على فكرة الاستبعاد والاقصاء، حيث نجد "جوان لاندز" تؤكد أنّ الاستبعاد الذي تقوم عليه نظرية الفضاء العام الهابرماسية مبنية على أساس الجنس، وما يؤكد ذلك القيام بمحاربة الصالونات التي تدعم الاناث وتحترم المرأة في فرنسا وتشويه سمعتها ونعتها بالصفات السيئة، وتشجيع نوع آخر من الفضاءات الذي يؤسس الرجال<sup>14</sup>.

وهكذا اصطبغ مفهوم الفضاء العام بصبغة جنسانية جعلته حكراً على الرجال أين اعتمد على استبعاد النساء من الحياة السياسية، وهي عودة لتصور قديم يستبعد النساء من الأماكن العامة والدعاية بسبب طبيعتهن البيولوجية وجعلها من مهام الذكور<sup>15</sup>.

وهذا ما وضّحته كل من "ماري ريان" و"اليزابيث بروكس هجينتوتان" أين اعتبرتا أنّه رغم استبعاد المرأة من الحياة السياسية الرسمية لم يمنعها ذلك من بلوغ الحياة العامة، وذلك من خلال نشر الصحف وتنظيم المؤتمرات مثلما كان الأمر بالنسبة للأمريكيين من أصول إفريقية الذين أسسوا مساحات عامة خاصة بهم<sup>16</sup>.

أما "جويف إيلي" اعتبر أنّ عمليات الاستبعاد والاقصاء على أساس الجنس لم تكن مقتصرة على فرنسا ولكنها ظهرت أيضا في إنجلترا وألمانيا، وأتته في جميع هذه البلدان استبعدت المرأة من مختلف الممارسات السياسية كالمجتمع المدني وتأسيس الجمعيات والنوادي الخيرية والمهنية والمدنية والثقافية<sup>17</sup>. ومنه نخلص الى أنّه بالرغم من محاولات جعل الفضاء العام محدوداً بحدود الطبقة والجنس (الطبقة البورجوازية وجنس الرجال)، فهذا لم يمنع من ظهور فضاءات عامة أخرى موازية للفضاء العام البورجوازي في القرن التاسع عشر، وبهذا يفقد تصور "هابرماس" المُلغى لوجود فضاءات مضادة مصداقيته.

### 3. معضلات الفضاء العام العابر للحدود الوطنية

تقف "فريزر" في مواجهة الأسس الوطنية الوستيفالية التي بُنيت عليها نظرية الفضاء العام الهابرماسية؛ إذ أنّ "هابرماس" لم يخرج عن إطار الدولة-الأمة وحدودها الوستيفالية، وعليه لم يكن الفضاء العام البورجوازي اقصائياً على أساس النوع أو العرق أو الطبقة فقط بل أيضا محدوداً بحدود جغرافية.

تلكن اليوم تُؤكد "فريزر" أنّه قد شاع اليوم الحديث عن الفضاءات العامة العابرة للحدود الوطنية بما فيها "الفضاءات العامة للشثتات"<sup>18</sup> diasporic public spgeres والفضاءات العامة الإسلامية، وحتى الفضاء العام العالمي الناشئ، حيث أنّ هناك مجموعة من الدراسات الإعلامية التي تعمل على توثيق وجود ساحات تتجاوز حدود الدول، وعليه هدف فكرة "الفضاء العام العابر للحدود الوطنية" الأساسي هو إرساء دعائم الديمقراطية على مستويات عالمية<sup>19</sup>.

كانت تُعالج مختلف المشكلات والقضايا في إطار وطني أين تكون الانتفاضات أو الاحتجاجات محدودة بحدود الدول الإقليمية، حتى وإن كان لها انعكاسات خارجية تمس الرأي العام العالمي كقضايا البيئة والاحتباس الحراري مثلا أو الهجرة أو حقوق المرأة أو شروط التجارة أو البطالة أو الحرب على الإرهاب، لكن اليوم لا تتوقف تعبئة الرأي العام عند الحدود الوستيفالية ولا يتم نقلها عبر وسائل الاعلام الوطنية لأنّ ما يُطرح اليوم من قضايا تمس العالم بأسره فهي عابرة للحدود بطبيعتها ولا يمكن طرحها على مستوى سلطة وستيفالية<sup>20</sup>.

وكذلك الأمر بالنسبة لمسألة العدالة الاجتماعية لم يعد النضال من أجل العدالة الاجتماعية مقتصرأ على المظالم التي يتعرّض لها المواطنون داخل أوطانهم فقط، لذلك لم تعد حدود العدالة هي حدود

المجتمع السياسي المحددة جغرافياً، أين أوضحت قضية رأي عام وعالمي وبالتالي فإنّ تطبيق مفهوم العدالة لا يشمل المواطنين المحليين فقط<sup>21</sup>.

ويعود هذا التحوّل نحو الانفتاح العالمي لما أفرزته العولمة وتصاعد النيوليبرالية التي ألغت الحدود وغيّرت مفهوم المواطنة، فلم يعد بإمكاننا الحديث عن مواطن محلي بل هناك مواطنة عالمية أو كونية. ومن هنا تعدت النضالات من أجل العدالة وتجاوزت الأطر الوستيفالية، وهو ما يؤكد إنشاء منظّمات عالمية تسهر على حلّ النزاعات الدولية وتعمل على نشر السلم العالمي كمنظّمات حقوق الانسان والمحاكم الدولية والنسويات العالميات ومنظّمات التجارة العالمية<sup>22</sup>.

أصبحت الدولة الواحدة تضم مواطنين متعددي الثقافات ومختلفي الجنسيات والهويّات، وبما أنهم مواطنون مختلفون فهذا ما يطرح إشكالية كيفية ادماجهم والتعامل معهم والمساواة بينهم في حقوق المشاركة في الفضاء العام وابداء آرائهم.

لقد اقترن مفهوم الرأي العام بظهور الدولة الحديثة وإنشاء الفضاءات العامة، تحدّد مفهوم الرأي العام وفق المنظور الكانطي من خلال التمييز بين الاستخدام العمومي والخاص للعقل، وحسب "هابرماس" فقد تمّ التحوّل من العمومية العامة إلى العمومية النقدية مع الفضاء العام البورجوازي الذي حرّر الرأي الخاضع للدعاية والخدام لأهداف سياسية ليكون متبراً للحرية، فالرأي العام الذي يتحدث عنه هو الرأي النقدي الذي يُتشكّل لدى الجمهور عامة، والعمومية المقصودة هنا هي "الجمهور الحامل لأحكام والذي يمتلك القدرة على استعمال العقل"<sup>23</sup>. فالمرجعية الرئيسية للديمقراطية هي الطبقة البورجوازية في القرن الثامن عشر وهي ديمقراطية النخبة أين كانت أغلب الفئات الاجتماعية محرومة من المشاركة في الديمقراطية والعملية السياسية<sup>24</sup>.

إنّ القدرة على استعمال العقل التي يمتلكها أصحاب الرأي والتي يستطيعون من خلالها معالجة الجماهير وتعبئة الحشود والضغط على السلطة تتم من خلال الدعاية، ولكن الأمر يختلف إذا ما تعلق بالفضاء العام العابر للحدود، أين يحتاج هذا الأخير لبلوغ أهدافه شرطين هما: الشرعية المعيارية والفعالية السياسية بدونهما يفقد المفهوم قوته الحاسمة وقدرته على الحوكمة.

فتصور الفضاء العام وفقاً لـ"هابرماس" مبني على أسس وطنية ومجتمع سياسي محدود بحدود إقليمية، ومستندة ضمناً إلى ستة افتراضات وكلها اعتبرت التأطير الوستيفالي للفضاء السياسي أمراً مفروغاً منه:

1- ربط الفضاء العام ضمناً بجهاز دولة حديث يمارس سلطة سيادية على منطقة محددة، وهكذا افترض "هابرماس" أنّ الرأي العام موجّه إلى دولة وستيفالية قادرة من حيث المبدأ على تنظيم شؤون سكاتها وحل مشكلاتهم.

2- ارتبط ضمناً باقتصاد وطني محدد إقليمياً ومنظم قانونياً وخاضع من حيث المبدأ لتنظيم الدولة. في الواقع افترض "هابرماس" أنّ التركيز الأساسي لاهتمام الجمهور كان الاقتصاد القومي الذي تحتويه الدولة الوستيفالية.

3--تصور المشاركين في النقاش العام كأعضاء في مجتمع سياسي واحد تحكمهم المصلحة العامة<sup>25</sup>.

4-ارتبط الفضاء العام بلغة وطنية واحدة تُعتمد كوسيلة للاتصال وتبادل الحوار والنقاش في الفضاء العام من أجل الوصول إلى تحقيق المصالحة المشتركة.

5-ارتبط الفضاء العام ضمناً ببنية تحتية للاتصالات الوطنية وصحافة وطنية، ثم بشبكة الاتصالات الوطنية من وسائل الاعلام المرئي والمسموع والتي تعد وسيط مشترك للاتصال العام.

6-ارتبط الفضاء العام ضمناً بالأدب الوطني حيث ينبع التحوّل البنيوي للفضاء العام من الثقافية من رسائل وروايات والمطبوعات في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهكذا أسس "هابرماس" بنية ذاتية للفضاء العام في نقص الأشكال الأدبية العامية التي أدت أيضاً إلى نشوء المجتمع المتخيل للأمة<sup>26</sup>.

تؤكد هذه الافتراضات التي قدّمها "هابرماس" ارتباط الفضاء العام بالإطار الوستيفالي، ذلك أنّ ظهور الفضاء العام ارتهن منذ البداية بانبثاق الدولة الحديثة في القرن السابع عشر.

وفي مقابل هذه الافتراضات، نجد محاولة "فريزر" تفنيد التصور الوستيفالي للفضاء العام من خلال تبين ضعف هذه الافتراضات وعدم قدرتها على محاكاة العصر الراهن وما يطرحه من مستجدات، يمكننا ابراز ذلك فيما يلي:

1-سيادة الدولة القومية: إلى وقت قريب كانت السيادة الوطنية بيد الدولة وكانت كل المشكلات تُعالج على مستوى الدولة، أما اليوم فقد تمّ تقسيمها إلى وظائف تتقاسمها مع منظمات دولية (الأمم المتحدة) أو جهوية (الاتحاد الأوروبي)، واقتصادياً(صندوق النقد الدولي) وثقافياً وعسكرياً(حلف شمال الأطلسي والمعاهدات العسكرية)<sup>27</sup>، والتي تعمل على مستويات مختلفة وطنية وعالمية وحتى أصغر من ذلك قبلية، مثل المحاكم العالمية والأنتربول، وعلى نطاق أصغر مثل المحاكم القبلية<sup>28</sup>.

2-الاقتصاد الوطني: فهذا الافتراض بدوره تدحضه الظروف الحالية لم يعد هناك شيء يمكن اعتباره اقتصاداً وطنياً، حيث هناك انفتاح عالمي خاصة بعد تفكيك ضوابط اتفاقية 'بريتون وودز' Bretton

Woods وظهور أسواق مالية إلكترونية عالمية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع<sup>29</sup> أين أصبحت الشركات عابرة للحدود والتجارة خارجية<sup>30</sup>، وحتى بالنسبة للعملة الوطنية التي تكاد تضمحل أين تتم أغلب المعاملات والمبادلات بالدولار مثل تجارة النفط .

3- فرضية المصلحة المشتركة: تزايد تفشي ظواهر عابرة للأوطان كظاهرة الهجرة والشتات والأحكام التي تسمح بازدواجية الجنسية، حيث أنّ الكثير من الدول تحوي مواطنين من أصول مختلفة على أراضيها، كما أنّ جميع الجنسيات مشتتة إقليمياً، وبالتالي فهناك فرق بين المواطنة والجنسية، وعلى هذا فمن الصعب البحث عن مصالح مشتركة في خضم هذه الاختلافات.

4-فرضية اللغة الوطنية: إذا اعتمدت الفضاءات العامة على لغة واحدة فإنها تفشل في تشكيل مجتمع تواصل شامل يجمع كل المواطنين، فاللغة الرسمية لا تشمل جميع المجموعات اللغوية المشتتة اقليمياً، ذلك أنّ هناك لهجات متعددة في البلد الواحد والاعتماد على لغة واحدة ورسمية يعني إقصاء وتهيميش للأخرين<sup>31</sup>.

5-فرضية الأدب الوطني: بما أنّ هذا الافتراض يؤكد على أهمية الأدب الوطني وما يخلقه من خيال اجتماعي مشترك والداعم للتضامن، فهذا الافتراض حسب "فريزر" يعد غير واقعي خاصة مع تدهور دور الطباعة والأدب وبروز ثقافة الصورة<sup>32</sup>، كما أننا نعيش اليوم تهجيناً ثقافياً وهو ما يظهر من خلال "الأدب العالمي" وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه الأسس الثقافية داعماً لتأسيس فضاءات عامة.

6-البنية التحتية للاتصالات الوطنية: لقد تطورت وسائل الإعلام خاصة مع الثورة الرقمية من خلال تقنيات المعلومات الإلكترونية التي تسمح بالاتصال العابر للحدود الوطنية فلم يعد هناك ما يمكن اعتباره وطنياً أو محلياً لأنّ الحدود تلاشت اليوم<sup>33</sup>.

ما نخلص إليه هنا أنّه في ظل الظروف والتغيرات التي شهدها العالم والتي أفضت إلى تغيير على مستوى مؤسساتي واقتصادي وثقافي وتواصلية، انعكست على مفهوم الفضاء العالم الذي تحوّل من فضاء عام قومي ووطني إلى فضاء عام عابر للحدود، وعليه فقد تميّزت قراءة "فريزر" بالواقعية والفاعلية الاجتماعية.

#### 4. الفضاء العام ما بعد بورجوازي بين المشروعات والفعالية

تؤكد "نانسي فريزر" بأنّ الفضاء العام البورجوازي لم يعد ملائماً للنظرية النقدية المعاصرة<sup>34</sup>، وهذا ما جعلها بحاجة إلى تجاوز النظرة الأحادية والإطار المحدود للفضاء العام وذلك من خلال التأسيس

لفضاء عام جديد وهو "الفضاء العام ما بعد البورجوازي" L'espace publique post-bourgeoisies.

من بين أهم سمات الفضاء العام الجديد الذي نظّرت له "فريزر" أنّه فضاء عابر للأوطان Sphère transnational أين يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية وهو ما تقتضيه طبيعة المشكلات والقضايا التي يعالجها المتعلقة بالمشكلات البيئية أو مشكلة المهاجرين (...)، والتي تتطلّب طرحاً على مستوى عالمي والذي يتلاءم مع طبيعة المجتمع المعاصر الذي يختلف عن مجتمع القرنين الثامن والتاسع عشر، ولكن الفضاء العام العابر للحدود يواجه في بعض الأحيان مآزق اختلال الموازنة بين الرأي العام العالمي والمؤسسات الإدارية القائمة عليه؛ فقد تكون المؤسسات العالمية الإدارية قوية وقادرة على تبني الرأي العام وفي المقابل عدم وجود فضاء عام موازي لها مثلما حصل في الاتحاد الأوروبي حيث تتواجد مؤسسات عالمية قوية نسبياً لكن الرأي العام فيها ضعيف وميال إلى الوطنية، وقد يكون الرأي العام العالمي قوي ولكن في المقابل تكون المؤسسات العالمية التي تدافع عنه وتسهر على تحقيقه ضعيفة وعاجزة على المواجهة وتحمل المسؤولية، مثلما حدث سنة 2003م أين قامت مظاهرات عالمية مندّدة بالغزو الأمريكي للعراق لكن ما حصل أنّ أمريكا غزت العراق دون أن تُعبر الرأي العام أي اعتبار<sup>35</sup>.

وعليه ترجع عدم فعالية الفضاء العام في بعض الأحيان إلى عدم وجود مؤسسات عالمية عابرة للحدود داعمة للرأي العام العالمي من خلال مواجهة القوى العالمية، وبالتالي ما يحتاجه الفضاء العام العابر للحدود حسب "فريزر" حتى يكتسب فعالية عالمية هو سلطة ذات سيادة مؤسسية تعمل على إجبار الجميع على الإذعان لما يخدم الصالح العام<sup>36</sup>.

إنّ السيادة التي تُكسب الفضاء العام الفعالية لم تعد متعلقة بجهاز الدولة المحددة بحدود إقليمية وفي مكان مؤسسي واحد، حيث تفككت وتقسّمت هذه الوظائف والتي أضحت تُوكل لمنظّمات عالمية تعمل على مستويات عابرة للحدود مثل: عمليات حفظ السلام العالمي والتدخلات الأخيرة لقوات التحالف الدولية في العراق وأفغانستان، كما نجد محاكم جرائم الحرب الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والأنتربول، إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي. وبالتالي إذا كان الرأي العام يكتسب قوته في السابق من الدول الإقليمية فإنه اليوم يكتسبها من مختلف المنظّمات العالمية<sup>37</sup>.

وبهذا الصدد تقول "فريزر": "لم يعد بوسعنا أن نتخيّل بسهولة كما اعتقد "هابرماس" ذات مرة، مجموعة من الترتيبات التي يمكن أن يكون فيها الرأي العام شرعياً معيارياً وفعالاً عملياً في نفس الوقت"<sup>38</sup>.

أي أنّ الأنموذج الذي قدّمه "هابرماس" والذي كان الفضاء العام يستمد منه قوته ومشروعيته لم يعد اليوم مقبولاً -حسب فريزر- وبالتالي فالفضاء العام العابر للأوطان يحتاج إلى قوة خارجية تمنحه الفعّالية.

تُقدّم "فريزر" المنظّمات العالمية كداعم للفضاءات العامة، لكنها تُظهر فيما بعد عجز وعدم قدرة المنظمات والهيئات الأممية على إرساء قواعد الحوكمة العابرة للحدود وتحقيق السلام الدائم، حيث أنّها تقف عاجزة أمام الكثير من المواقف العالمية، حيث أنّها لا تستطيع أن تفرض على الدول العظمى تطبيق ما يحفظ المصلحة العامة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المساهم الأول في دمار الكوكب الأزرق، ويتم عبر مختلف المؤتمرات الدعوة إلى ضرورة إلزامها بالتقليل من منسوب الانبعاثات الغازية لكنها لا تلتزم بذلك لأنّها تملك المال والقوة الجيوسياسية، وبالتالي لها القدرة على الهرب من قوة الرأي العام العالمي.

في مقابل هذه الهيئات الأممية تقدم "فريزر" شكلاً جديداً من شبكة مؤسسات الحوكمة العالمية، حيث تضع هذه المؤسسات قواعد قابلة للتنفيذ قسراً وتحكم قطاعات واسعة من التفاعل الاجتماعي، وتتمثل في الشبكات الناقدة غير المقيدة التي تطلق عليها (TANs) وهي اختصار للكلمات التالية: «transnational» والتي تعني "العابر للأوطان" وكلمة "advocacy" والتي تعني "المناصرة" وكلمة «networks» والتي تعني "شبكات"، وبالتالي فهي "شبكات المناصرة العابرة للحدود الوطنية" أين تعمل على اخضاع صانعي القرار للمساءلة، والضغط من أجل سياسات تستجيب لاحتياجات فقراء العالم فهي تساعد على إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة العالمية<sup>39</sup>.

لكن شبكات المناصرة غير الحكومية والقائمة على النقاش والتفاوض تبقى مرهونة بالحكومات والدول التي تمنحها الشرعية القانونية وذلك اعتماداً على أهمية القضايا التي تتبناها وقدرتها على تبني الفعل التطوعي<sup>40</sup>.

وهنا تستشهد "نانسي فريزر" "كايت ناش" Kate Nash التي تعتبر أنّ هذه الشبكات غالباً ما تعتمد على تمويل من كبار الشركات وتهمين عليها أصوات من الشمال العالمي وبالتالي فإنّ مداواتهم بعيدة كل البعد أن تكون علنية، فهي إذن غير قادرة على تغيير السياسة العالمية بما يهدم فقراء العالم<sup>41</sup>.

وعلى العكس فقد عملت الموجة الثانية الجمهوريات المضادة للنسوية على تعزيز الشرعية الديمقراطية للرأي العام من خلال توسيع نطاق الجمهور وفتح آفاق جديدة للنقاش وقبول أصوات

جديدة، وعليه فقد كانت مناهضة للنظام وملتزمة وكانت مكرسة للدعاية الخارجية ورافعة للوعي الداخلي وتكمن قدرتها في التحول الديمقراطي في التغلب على تهميش المرأة.

تقول فريزر: "وعليه فإنني أميل إلى الرأي القائل بوجود نظام شامل للحكومة العالمية يخضع له الجميع، المكونات الرئيسية لهذا النظام هي: أولاً نظام عالمي قائم على حقوق الملكية الخاصة، ويتم تنظيمه بالاعتماد على الفئاض، وثانياً: نظام مشترك بين الدول قائم على الاعتراف المتبادل بين الدول ذات السيادة المتساوية، ومزيج من مؤسسات غير الحكومية الخاضعة للقانون الدولي فهي عبارة عن نظام حكم عالمي، وهو نظام شامل لكل الحيز السياسي، ويضع معايير إضفاء الطابع المؤسسي على المستويات الأدنى"<sup>42</sup>.

حتى يكون لهذه الفضاءات العامة الكونية تأثير وفعالية وحتى تصبح الدعاية العالمية ذات صوت مسموع وجب توفر شرطين رئيسيين:

1- شرط الترجمة The translation condition : ويتعلق هذا الشرط بترجمة القوة التواصلية من المجتمع المدني إلى قوانين ملزمة ومن ثم إلى قوة إدارية، بحيث تتم عملية الاتصال دون عوائق بين الجماهير القوية والضعيفة.

2- شرط القدرة « The capacity condition » : ويتعلق بقدرة السلطة العامة على تنفيذ الإرادة المُشكّلة خطابياً والتي تكون مسؤولة عنها، أي أنها متعلقة بقدرة السلطة الإدارية على تحقيق مخططات جمهورها سواء بطريقة إيجابية من خلال حل مشكلاتها أو سلبياً عبر كبح جماح السلطات الخاصة، لأنها تعتبر المسؤولة أمام الرأي العام العالمي<sup>43</sup>.

لكن شرط الترجمة وشرط القدرة ارتبطا حسب "فريزر" بفكرة الدولة الإقليمية ذات السيادة حيث تندفق الاتصالات من الجمهور الضعيف إلى الجمهور القوي دون أن تكون هناك عوائق، كما أنّ الدولة الوستيفالية تملك القدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ القرارات التي أصبحت بمثابة قوانين ملزمة من أجل تحقيق أهداف مواطنيها وحل مشكلاتهم.

لكن المشكلة تتعلق بالإطار ما بعد وستيفالي حيث تطرح إشكالية فعّالية الفضاء العام العابر للحدود الوطنية، مع الظروف الحالية التي تتميز بتجاوز الحدود الوطنية فإنّ شرط القدرة يتطلب الاستجواب في حد ذاته، ذلك أنّ الدولة الإقليمية لم تعد تمتلك القرار حول مصيرها أو توفير الأمن والرفاهية لمواطنيها أو ضمان سلامة بيتها الوطنية، وبهذا نتساءل: إذا كانت الدولة الإقليمية اليوم فاقدة لمكانتها ومتخلفة عن

مسؤولياتها فيألى أين من المفترض أن يتجه الرأي العام العالمي؟<sup>44</sup> أي أنه يجب إنشاء سلطات عامة جديدة عابرة للحدود وجعلها مسؤولة أمام الفضاءات العامة العابرة للحدود الوطنية<sup>45</sup>.

وهذا ما يسد الفجوة -التي تحدثت عنها "فريزر" والتي سبقت الإشارة إليها- الموجودة بين الدولة الوطنية وسلطة الرأي العام، فهذه الأخيرة مطالبة بالوقوف في وجه الدول لإخضاعها لسلطة للرأي العام العالمي، وهذا لا يتحقق إلا إذا امتلكت السلطة الممثلة للرأي العام القوة للمواجهة وأبسط مثال على هذا التدخل الروسي على أوكرانيا الذي لا تستطيع سلطة الرأي العام لإيقافه أو مواجهة العالم بحقيقة أن ما يفعله "بوتين" مخالف لمبادئ حقوق الانسان.

ومنه يكتسب الفضاء العام العابر للأوطان قوته وقدرته من خلال تأمينه من قبل سلطة سيادية ممأسسة، بدون هذه السلطة لا يمكن للفضاءات العامة ولا الحركات الاجتماعية العالمية تحقيق أي هدف تحرري.

أما فيما يخص شرعية الرأي العام العالمي، فيكون شرعياً وفقاً "لفريزر" اذا وفقط إذا حقق شرطين رئيسيين هما:

1- شرط الشمولية **Inclusiveness**: ويبحث هذا الشرط عن السؤال من أي عن المخول للمشاركة في المناقشات العامة، حيث من المفترض ألا تقتصر المناقشة على الذين لهم مصلحة في النتيجة<sup>46</sup>. فشرط الشمولية يتعلق بالذين لهم الأولوية في إبداء آرائهم والذين يعتبرون محاورين مخلصين في الفضاء العام وحتى يتم رسم الحدود بين أفراد الجمهور التي حددها ما يعرف بـ "مبدأ التأثير الشامل" "all-affected principle" الذي يعني جميع الذين يُحتمل أن يتأثروا ومن هنا كان موقف منظري الفضاء العام الكلاسيكي الذي ربط بين مفهوم الجمهور والمواطنة السياسية في الإطار الوستيفالي<sup>47</sup>.

لكن رغم اعتماد أنصار الفضاء العام الكلاسيك على مبدأ "التأثير الشامل" إلا أنه استثنى بعض الجماهير من بينهم النساء، كما أن تركيزه على فكرة المواطنة السياسية التي لا يمكن اعتبارها مؤشرا في ظل الظروف الحالية، لأن الدستور الداخلي للدول ورغم أهميته إلا أن هناك هياكل أخرى خارج الحدود لا يقل تأثيرها أهمية<sup>48</sup>.

وحتى تحافظ نظرية الفضاء العام على دورها النقدي فيجب أن تعيد النظر في مطلب الشمولية والابتعاد عن مرادفته بالمواطنة السياسية، بحيث يصبح الرأي العام شرعياً إذا صدر عن عملية تواصل يستطيع فيها المتأثرون المحتملون المشاركة بغض النظر عن مواطنهم السياسية<sup>49</sup>.

2- شرط المناصفة التشاركية Participatory Parity: ويبحث هذا الشرط في كيفية التواصل داخل الفضاءات العامة، يجب أن يتمتع جميع الأطراف المتقابلة من حيث المبدأ بفرص متساوية تقريبا للتعبير عن آرائهم ووضع القضايا على جدول الأعمال، وتبادل وجهات النظر ورفض أو قبول افتراضات الآخرين، والحصول على جلسات استماع عادلة، فالإطار الوستيفالي يعزز المبدأ الأول ولكنه يتغاضى عن الثاني أي أنه يعتمد على مبدأ الشمولية في النقاشات العامة<sup>50</sup>.

## 5. خاتمة

نخلص في الأخير إلى أنّ مفهوم الفضاء العام اكتسب مع "نانسي فريزر" شكلاً جديداً يختلف عمّا كان عليه مع "هابرماس"، أين أضحي ملائماً لما يشهده العالم اليوم من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية، فقد أصبح متعدداً وشاملاً وأكثر انفتاحاً. ذلك أنّ الغرض من الفضاء العام ليس الاجماع كما اعتقد "هابرماس" بل هو تسوية المشكلات وإيجاد الحلول المشتركة، لكن إذا تأملنا الواقع سنجد بأنّ تصور "نانسي فريزر" يبقى يوتوبيا ذلك أنّ ما يحصل اليوم في فلسطين خير حجة على عدم فعالية الفضاء العام العابر للحدود وأنه مجرد تنظير فلسفي بعيد عمّا نعيشه وما تعانیه مختلف الشعوب، فرغم خروج الألاف من شعوب العالم في احتجاجات منددين بما يحصل من قتل للأبرياء واغتيال للطفولة إلا أنّ هذا لم يردع أمريكا وإسرائيل، وعليه نسأل "فريزر" ما الحاجة إلى الحديث عن "فضاء عام عابر للحدود" وهو لا يستطيع مواجهة كوارث إنسانية كالتّي تعيشها فلسطين اليوم؟.

## الهوامش:

<sup>1</sup> موقاي بلال، فلسفة العدالة الاجتماعية عند نانسي فريزر بين الاعتراف وإعادة التوزيع "نحو فضاء عمومي ما بعد بورجوازي"، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد 02، ديسمبر 2021، ص52.

<sup>2</sup>Fraser Nancy, Qu' est -ce que la justice sociale?, Reconnaissance et redistribution, Ferarese Estelle, la Découverte/ Poche ,Paris, 2005, P130.

<sup>3</sup> Ibid, m.

<sup>4</sup>Fraser Nancy, Qu' est -ce que la justice sociale?, Reconnaissance et redistribution, Ferarese Estelle, la Découverte/ Poche, Paris, 2005, P126.

<sup>5</sup> العلوي رشيد، الفلسفة بصيغة المؤنث، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2017، ص48

<sup>6</sup>Fraser Nancy, Repenser La Sphère Publique: une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement Extrait de Habermas and the public sphere,Valenta Muriel, sous la direction de Craige Calhoun , cambridge, MTTPrss,1992, P137-138

<sup>7</sup> Ibid.m.

<sup>8</sup> العلوي رشيد، الفضاء العمومي المعارض: نقد أطروحة هابرماس. <https://www.mominoun.com,31-octobre2016>.

<sup>9</sup> توهامي أمال، إيكوميديا البروتاريا من الفضاء العمومي البورجوازي إلى الفضاء البروليتاري، المجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، المجلد 05، العدد 02، أبريل 2022، ص 680.

<sup>10</sup> Fraser Nancy, Justice Interruptus Critical Reflection on the "post socialist" Condition, Rouledge New York-London, 1997, P72.

<sup>11</sup> Fraser Nancy, Qu'est-ce la justice sociale?, P112

<sup>12</sup> Ibid,113

<sup>13</sup> العلوي رشيد، الفلسفة بصيغة المؤنث، ص 48

<sup>14</sup> Fraser Nancy, Justice Interruptus, P73

<sup>15</sup> Fraser Nancy, Qu'est-ce que la justice, P113.

<sup>16</sup> Ibid, P 116.

<sup>17</sup> Fraser Nancy, Justice Interruptus, P73.

<sup>19</sup> Fraser Nancy, Transnationalizing The Public Sphere, Polity Press, 2014, P08.

<sup>20</sup> Ibid, P19.

<sup>21</sup> Fraser Nancy, Scales of Justice Reimagining Political Space in a Globalizing World, Columbia University Press, New-York, 2009 ,P30

<sup>22</sup> Ibid, P31.

<sup>23</sup> العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، المغرب، ص 18.

<sup>26</sup> Fraser Nancy, Transnationalizing the Pubic Sphere,P12.

<sup>27</sup> علوش نورالدين، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فريزر، إضافات المجلد العربية لعلم الاجتماع، العدد 26-27، 30 يونيو/حزيران 2014، ص 88.

<sup>28</sup> Fraser Nancy, Qu'est-ce que la justice sociale?, P152.

<sup>29</sup> Fraser Nancy, Transnationalizing the Public Sphere, P22.

<sup>30</sup> Fraser Nancy, Qu'est-ce que la justice sociale?,P152.

<sup>31</sup> Ibid, P154.

<sup>32</sup> Fraser Nancy,Transnationalizing the Public Sphere, P25.

ce que la justice sociale?,P155.-, Qu'estFraser Nancy, <sup>33</sup>

<sup>34</sup> لعلوي رشيد، الفلسفة بصيغة المؤنث، ص 44

<sup>35</sup> بغورة الزواوي، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، 2012، ص 150

Boumnir Kamal, De Jurgen Habermas à Nancy Fraser: vers une transnationalisation de l'espace public, <sup>36</sup>

<https://ouvrage.crase.dz>. P77.

Ibid, p75.<sup>37</sup>

<sup>38</sup> Fraser Nancy, Transnationalizing The Public Sphere,P131.

Ibid, P137.<sup>39</sup>

<sup>40</sup> تعالي نوال، دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، عبد الحق بن جديد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 32.

Fraser Nancy, Transnationalizing The Public sphere, P137<sup>41</sup>

Ibid, P153<sup>42</sup>

Ibid, P 33. <sup>43</sup>

Ibid, P32.<sup>44</sup>

Ibid,m.<sup>45</sup>

Ibid, P28. <sup>46</sup>

Ibid, P29. <sup>47</sup>

Ibid, P30.<sup>48</sup>

Ibid, P31.<sup>49</sup>

<sup>50</sup> Ibid, P28.

## قائمة المراجع

### أولاً: باللغة العربية

- 1- بغفورة الزواوي، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل دراسة في الفلسفة الاجتماعية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطليعة الأولى.2012.
- 2-تعالي نوال، دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البنية العالمية، عبد الحق بن جديد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
- 3-توهاي أمال، إيكوميديا البروتتاريا من الفضاء العمومي البورجوازي إلى الفضاء البروليتاري، فالفضاء البرونيتاري، المجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، المجلد05، العدد02، أبريل 2022.
- 4-علوش نورالدين، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فريزر، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد26-27، 30 يونيو/حزيران 2014.
- 5-العلوي رشيد، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، المغرب.
- 6-العلوي رشيد، الفلسفة بصيغة المؤنث، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2017.
- 7- موقاي بلال، فلسفة العدالة الاجتماعية عند نانسي فريزر بين الاعتراف وإعادة التوزيع "نحو فضاء عمومي ما بعد بورجوازي"، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد02، ديسمبر 2021.

### ثانياً: باللغة الفرنسية

<sup>1-</sup> Boumnir Kamal, De Jurgen Habermas à Nancy Fraser: vers une transnationalisation de l'espace public, <https://ouvrage.crase.dz>.

<sup>2-</sup> Fraser Nancy, Repenser La Sphère Publique: une contribution à la critique de la démocratie telle qu'elle existe réellement Extrait de Habermas and the public sphere, Valenta Muriel, sous la direction de Craige Calhoun , cambridge, MTTPrss,1992 .

<sup>3-</sup> Fraser Nancy, Qu' est -ce que la justice sociale?, Reconnaissance et redistribution, Ferarese Estelle, la Découverte/ Poche ,Paris, 2005.

### ثالثاً: باللغة الإنجليزية

1-Feaser Nancy, Justice Interruptus Critical Reflection on the "post socialist Condition, Rouledge New York-London, 19971-

2-Fraser Nancy, Scales of Justice Reimagining Political Space in a Globalizing World, Columbia University Press, New-York, 2009.

3-Fraser Nancy, Transnationalizing The Public Sphere, Polity Press, 2014.